4 April 2003
Arabic

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين الدورة الثانية

نيويورك، ١٢-٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

المجالات الصادر بها تكليف

المعلومات الواردة من الحكومات

أستراليا**

١ - ترحب أستراليا بتقرير المنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين (المنتدى الدائم) عن دورته الأولى. يتضمن التقرير جملة أمور منها عدد من المسائل (مشاريع المقررات) التي تتطلب إجراء من المنتدى. وتلاحظ أستراليا، بوجه خاص، إنشاء أمانة للمنتدى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ داخل شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وتؤيد أستراليا هذا التطور بوصفه خطوة هامة في مجال تلبية احتياجات الشعوب الأصلية عبر مساعي المنتدى. بطبيعة الحال، ستحتاج الأمانة إلى تمويلها بقدر كاف من أجل مساعدة المنتدى بشكل فعال، وبينما تسلم أستراليا بأن موارد الأمم المتحدة محدودة، فإنها تشدد مع ذلك على ضرورة تمويل الأمانة من الميزانية الحالية للأمم المتحدة.

٢ - وتقدر أستراليا أيضا الجهود التي يبذلها المنتدى في تحديد عدد من المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاهتمام بها واتخاذ إجراء بشأنها. وتشكل المقترحات محاولة شاملة لتحديد دور المنتدى ومهامه من خلال بلورة طائفة واسعة من الأولويات والمبادرات.

* E/C.19/2003/1.

** قدمت حكومة أستراليا هذه الوثيقة في وقت متأخر لإتاحة المجال للجهات داخلية من أجل المساهمة فيها.

٣ - وبينما تقدر أستراليا وجود العديد من القضايا المتعلقة بالسكان الأصليين - والتي تعد جميعها جديرة بالاهتمام - ترى أستراليا للمنتدى دورا أوليا في تقييم العمل الذي تضطلع به الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وفي التركيز على الاستراتيجيات الرامية إلى تنسيق وتبسيط ذلك العمل. وترى أستراليا أن على المنتدى أن يعتمد خطة عمل محددة ومركزة ضمانا لاستخدام الموارد الحالية للأمم المتحدة إلى أقصى حد دون فرض أعباء إضافية على الوكالات الأخرى للأمم المتحدة أو على الدول الأعضاء.

٤ - ويمكن توضيح الحاجة إلى خطة العمل هذه بالإشارة إلى بعض المقترحات المحددة الواردة في التقرير. فعلى سبيل المثال، يقدم التقرير توصيات تتعلق بجمع المعلومات من منظومة الأمم المتحدة وتحسين الاتصال والتفاعل بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. صحيح أن أستراليا تقدر ذلك الاعتراف بضرورة تحسين إدراك قضايا السكان الأصليين دوليا من خلال جمع البيانات وإعداد التقارير بشكل متسق وقابل للمقارنة. غير أنها تدرك أيضا الضغوط الهائلة التي قد يفرضها اتخاذ تلك التدابير، ولا سيما فيما يتعلق بتنظيم حلقات العمل المقترحة، وإجراء المشاورات الإقليمية، وجمع البيانات وإعداد التقارير كل ثلاث سنوات - على الموارد المحدودة لمنظومة الأمم المتحدة وعلى الأولويات الحالية.

٥ - وتعي أستراليا وجاهة استعراض آليات الأمم المتحدة المعنية بالسكان الأصليين عملا بقرار المجلس ٢٢/٢٠٠٠ وضرورة العمل على أن لا تكون مبادرات المنتدى سابقة لنتائج ذلك الاستعراض أو مخلة بها. وفي ضوء ذلك القرار وولاية المنتدى في مجال تعميم الأنشطة المتعلقة بالسكان الأصليين داخل منظومة الأمم المتحدة، تعارض أستراليا إنشاء مكتب لمقرر خاص معني بأطفال السكان الأصليين، نظرا لأن إنشاء هذا المكتب سيعيد تكرارا للمهام التي تقوم بها فعلا أجهزة أخرى في الأمم المتحدة.

٦ - وللأمم المتحدة حاليا مقرر خاص معني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، ومقررون خاصون متنوعون معنيون بقضايا الطفل، ومقرر خاص معني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وعدم التسامح، ولجنة لحقوق الطفل، ولجنة معنية بحقوق الإنسان. لذا ترى أستراليا أن المسائل المتعلقة بأطفال السكان الأصليين واقعة فعلا ضمن ولايات تلك الهيئات والمكاتب. ولهذا الغرض، تؤيد أستراليا نداءات المنتدى لكي تولى منظمة الأمم المتحدة للطفولة واللجنة المعنية بحقوق الطفل اهتماما أكبر للقضايا المتعلقة بأطفال السكان الأصليين. وترى أستراليا في ذلك مثالا لكيفية تناول المنتدى لقضايا السكان الأصليين بشكل فعال من خلال الاستغلال الملائم للموارد الحالية لمنظومة الأمم المتحدة.

٧ - ويمكن العثور على مثال آخر على ازدواجية محتملة في اقتراح الفريق العامل المعني بالموافقة الحرة والمستنيرة على نحو مسبق والمبادئ التوجيهية البحثية القائمة على المشاركة. تلاحظ أستراليا أن موضوع الفريق العامل قد حظي بعناية فائقة في منتديات دولية أخرى مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، ومنظمة التجارة العالمية واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الجينية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية (الفلكلور) التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٨ - وعلى غرار ذلك، وفيما يتعلق بالمقترحات بشأن التعليم، والثقافة والبيئة، تعرب أستراليا عن قلقها إزاء الآثار المترتبة في الموارد عن العمل المقترح بشأن مسائل حظيت بعناية فائقة فعلا في منتديات دولية أخرى مثل اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٩ - ورغم تلك المجالات العامة التي تشكل مصدر قلق، تؤيد أستراليا التوجهات السياسية العامة للعديد من المقترحات الواردة في التقرير. فسياسة أستراليا وممارستها على الصعيد الداخلي ترميان إلى ضمان شراكة حقيقية مع السكان الأصليين لأستراليا وسكان جزر مضيق توريس من أجل الحد من العوائق التي يواجهونها داخل المجتمع الأسترالي والعمل على أن تكون لهم فرص أكبر لتدبير شؤونهم بأنفسهم تدبيرا حقيقيا. ثم إن السياسة الأسترالية بشأن قضايا السكان الأصليين في مجال الصحة، والتعليم، والثقافة، والتراث والمعارف التقليدية، والبيئة، والطفولة والشباب، تتناول فعلا العديد من المجالات والقضايا التي يشملها التقرير.

١٠ - وختاما ثمة مجال هام تناوله التقرير ويتعلق بمشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتود أستراليا أن تثنى على الجهود التي بذلتها الأطراف جميعها حتى الآن في مجال وضع مشروع الإعلان وتؤكد من جديد التزامها بنص دولي متفق عليه لحقوق الشعوب الأصلية. وقد كانت أستراليا مشاركا نشيطا في جميع دورات الفريق العامل المعني بحقوق الشعوب الأصلية. بيد أن العديد من الدول أعربت عن قلقها إزاء أجزاء كبيرة من مشروع الإعلان بالصيغة التي وضعها الفريق العامل، وفي غياب توافق حقيقي للآراء ترى أستراليا أن من السابق لأوانه أن تنظر الدول في اعتماد مشروع الإعلان.